



No.:

Date: / / 20

العدد:

التاريخ: ٢٠١٢/١٠/٢٥

﴿ نكاح الفقر ... باستثمار الأسمان والموارد البشرية ﴾

الى / مجلس شوري الدولة

م / الرأي في شأن تنسب الموظف الى السوق الحرة

أشارة الى كتابكم المرقم ٢٤٥ في ٢٠١٢/١/٢٦ ومرافقه كتاب وزارة التجارة المرقم ٨١٧ في ٢٠١٢/١/٩ بين

الآتي :-

على الرغم من تأخر وزارة التجارة بعرض الموضوع منذ عام ٢٠٠٩ ..

أن تنسب الموظف يكون بين دوائر الدولة والقطاع العام حصراً حسبما تضمنته تعليمات الملاك عدد (٢٣) لسنة ١٩٧٩ وأن كيفية صرف رواتب الموظف المنسب محكوم بقرار مجلس قيادة الثورة (المحل) المرقم (٤٤) لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقرار (٧٥) لسنة ١٩٨٣ كما أن الموظف المنسب لا تنقطع صلته من الدائرة التي نسب منها ولا يضاف الى ملاك الدائرة التي نسب إليها لأن عملية التنسب تعتبر حالة مؤقتة يعود الموظف بعدها الى دائرته الاصلية بعد أنتهاء مدة تنسيبه ولا نعلم السند القانوني الذي أستندت عليه وزارة التجارة بتنسب موظفيها الى السوق الحرة التي تنشأ وفق المادتين (١٢٢) و (١٣٦) من قانون الكمارك رقم (٣) لسنة ١٩٨٤ ..

ونود العرض أن حالات اعتبار الموظف مستقلاً من الوظيفة المنصوص عليها في القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩ تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ لا تنطبق على الحالة موضوع البحث ..

مع التقدير ...

د . فاضل نبي عثمان

وكيل وزارة المالية / وكالة

٢٠١٢/٢/